

التحليل الجغرافي لمشكلة الاسكان في محافظة ذي قار

د.حسين عليوي ناصر الزياي و. حاكم ناصر حسين

مجلة اوروك للعلوم الانسانية، العدد ١/ج٢، مجلد (٨)، ٢٠١٥، ص١٨٩-٢٢٤

التحليل الجغرافي لمشكلة الإسكان في محافظة ذي قار
إ.م.د. حسين عليوي ناصر الزبيدي
جامعة ذي قار - كلية الآداب - قسم الجغرافية

المستخلص

هناك أزمة سكن حقيقية في العراق خاصة في مراكز المدن وهذه الازمة يمكن ملاحظتها بشكل كبير من خلال الاكتظاظ الواضح في الوحدات السكنية ، ويقدر العجز الإسكاني في العراق بحدود ٢ مليون نسمة لعام ٢٠١٠ .

يهدف البحث الى دراسة التوزيع الجغرافي للمساكن في المحافظة ، ثم بيان أهم العوامل الجغرافية المؤثرة على هذا التوزيع فضلا عن بيان الحاجة المستقبلية للمساكن . وقد تم الاعتماد على المنهج الجغرافي الإحصائي التحليلي في دراسة العديد من التطورات والمتغيرات التي صاحبت التوزيع الجغرافي ، فضلا عن الاهتمام بالجوانب الإحصائية الكمية في قياس مستوى التوزيع وتباينه المكاني ، إذ لا يخفى ما للأساليب الإحصائية من أهمية كبيرة في الدراسات الجغرافية المعاصرة .

وقد ظهر من خلال البحث ضرورة وضع استراتيجيات وطنية شاملة لدراسة الواقع السكني في المحافظة وتحديد الاحتياجات ودرجة الاكتظاظ ومعدل التزاحم على ان تجدد المعلومات بشكل دوري بالاضافة الى تأهيل وتشغيل كافة معامل ومصانع المواد الإنشائية في المحافظة وهذا له مردود ايجابي من عدة نواحي فهو يساهم في القضاء على البطالة وتوفير فرص العمل فضلا عن خفض أسعار المواد الإنشائية كما تم تقدير الحاجة المستقبلية للمحافظة بحوالي ١١٢٨٩١,٤ وحدة سكنية وهي حاجة المحافظة للمساكن عام ٢٠٢٠ .

Geographic analysis to the problem of housing in the province of Dhi Qar

Abstract

There is a real housing crisis in Iraq, especially in the urban centers and this crisis can be observed largely through overcrowding evident in the housing units, and an estimated housing deficit in Iraq up to 2 million people in 2010

The research aims to study the geographical distribution of housing in the province, then a statement of the most important factors affecting the geographical distribution as well as the statement of the need for future housing. Has been to rely on statistical geographic analytical method in the study of many of the developments and changes that accompanied the geographical distribution, as well as attention to quantitative statistical aspects in measuring the level of variability and spatial distribution, as it is not obvious that the statistical methods of great importance in contemporary geographical studies

Has emerged through research need to develop a comprehensive national strategy for a reality residential in the province and identify needs and the degree of overcrowding and the rate of overcrowding at the renewed information periodically in addition to rehabilitation and operation of all plants and factories of construction materials in the province and this has a positive effect in many ways it contributes to the elimination of Unemployment and job creation as well as lower prices of construction materials. were estimating future need to keep around. 112,891.4 units which need to maintain housing in 2020

التحليل الجغرافي لمشكلة الإسكان في محافظة ذي قار

ا.م. د. حسين عليوي ناصر الزبيدي*
جامعة ذي قار - كلية الآداب - قسم
الجغرافية

م. حاكم ناصر حسين
جامعة ذي قار - مركز ابحاث الاهوار

المقدمة (Introduction)

يقصد بالوحدة السكنية Dwelling Unit كل مبنى او جزء منه معد اصلا او محور للسكن وله باب ومدخل مستقل يؤدي الى الطريق العام وقد يشغل بأسرة او أكثر ويتكون من غرفة او أكثر وقد تكون دار مستقلة او شقة او خيمة او كرفان ... الخ (١) و يعد الإسكان من المؤشرات التنموية المهمة التي تقاس جودتها بجملة من المقاييس كتوفر الوحدات السكنية وانخفاض عدد الأسر في الوحدة السكنية الواحدة ومدى الحصول على الخدمات الأساسية ، فضلا عن الكثافة السكنية بأنواعها المختلفة ودرجة التزاحم او الاكتظاظ Overcrowding داخل الغرفة الواحدة .
ليس هناك ادنى شك في ضخامة ازمة السكن في العراق خاصة في مراكز المدن وهذه الازمة يمكن تلمسها بشكل كبير من خلال الاكتظاظ الواضح في الوحدات السكنية ، ويقدر العجز الإسكاني في العراق بحدود ٢ مليون نسمة لعام ٢٠١٠ (٢).

يتمثل هدف البحث (Aim of Research) برصد نمو السكان في محافظة ذي قار وتحديد معدلاته واسقاطاته زمانيا ومكانيا وما ينجم عن ذلك من تفاقم مشكلة السكن ، اذ يبدو ان معدلات نمو بناء المساكن لا تواكب النمو العالي للسكان .
ولهذا يهدف البحث الى :-

اولاً :- دراسة معدلات النمو السكاني في المحافظة ، وتباين هذا النمو في وحداتها الادارية وعوامله .

ثانياً :- دراسة عدد الوحدات السكنية المطلوب بناؤها خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٧ ،
١٩٩٧ - ٢٠١٧ ، ولكل وحدة ادارية ، مع بيان حجم المشكلة السكنية المتوقعة
لسنتي الهدف ٢٠٠٧-٢٠١٧ .

ثالثاً:- دراسة حجم المشكلة السكنية فيها ، ولفس الفترة اعلاه ، ولكل وحدة ادارية، ممثلة بالعجز السكني ، وتباينه في تلك الوحدات وعوامله .

رابعاً:- بيان اثر النمو السكاني في المحافظة ووحداتها الادارية على مشكلة السكن ، مع بيان الاثر المستقبلي لهذا النمو على المشكلة .

وفيما يتعلق بمنهجية البحث (The Method of Research) فقد تم الاعتماد على المنهج الجغرافي الإحصائي التحليلي في دراسة العديد من التطورات والمتغيرات التي صاحبت التوزيع الجغرافي ، فضلا عن الاهتمام بالجوانب الإحصائية الكمية في قياس مستوى التوزيع وتباينه المكاني ، إذ لا يخفى ما للأساليب الإحصائية من أهمية كبيرة في الدراسات الجغرافية المعاصرة .

أما منطقة الدراسة (Area Study) فتتمثل بمحافظة ذي قار التي تمثل إحدى محافظات جنوبي العراق وتتكون المحافظة من عشرون وحدة إدارية مابين قضاء وناحية كما يتضح من الخارطة (١).

وفيما يتعلق بمصادر الدراسة (Bibliography of Study) فقد تم الاعتماد على البيانات والإحصاءات التي وفرتها الجهات الرسمية المتمثلة وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات نتائج الحصر والترقيم لعام ٢٠١٠. فضلا عن البيانات الصادرة من خلال التعداد الجغرافي للسكان لعامي ١٩٨٧ و ١٩٩٨ .

أما هيكلية البحث (Arrangement Research) فقد اقتضت الضرورة العلمية تقسيم البحث الى عدة محاور ، تناول المحور الأول المفاهيم العامة وضوابط الطلب الإسكاني في المحافظة أما المحور الثاني فقد تم من خلاله دراسة التوزيع الجغرافي للمساكن بحسب البيئة ومعدلات الإشغال أعقبها قائمة بالمصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها .

اما مبررات ومسوغات البحث The Justifications of Research فقد تمثلت بوجود المشكلة السكنية في محافظة ذي قار التي افرزت العديد من المشاكل منها وجود اسر تشترك في مسكن واحد وهي اسر قابلة للانشطار مستقبلا وهو امر ينجم

عنه العديد من المشاكل الاجتماعية . فضلا عن وجود بعض الاسر التي تقطن مساكن غير صالحة للسكن كالصرائف وبيوت الطين والخيم . الى جانب وجود العديد من المساكن الأيلة للسقوط .

أولا : السياسة الإسكانية (مفاهيم عامة)

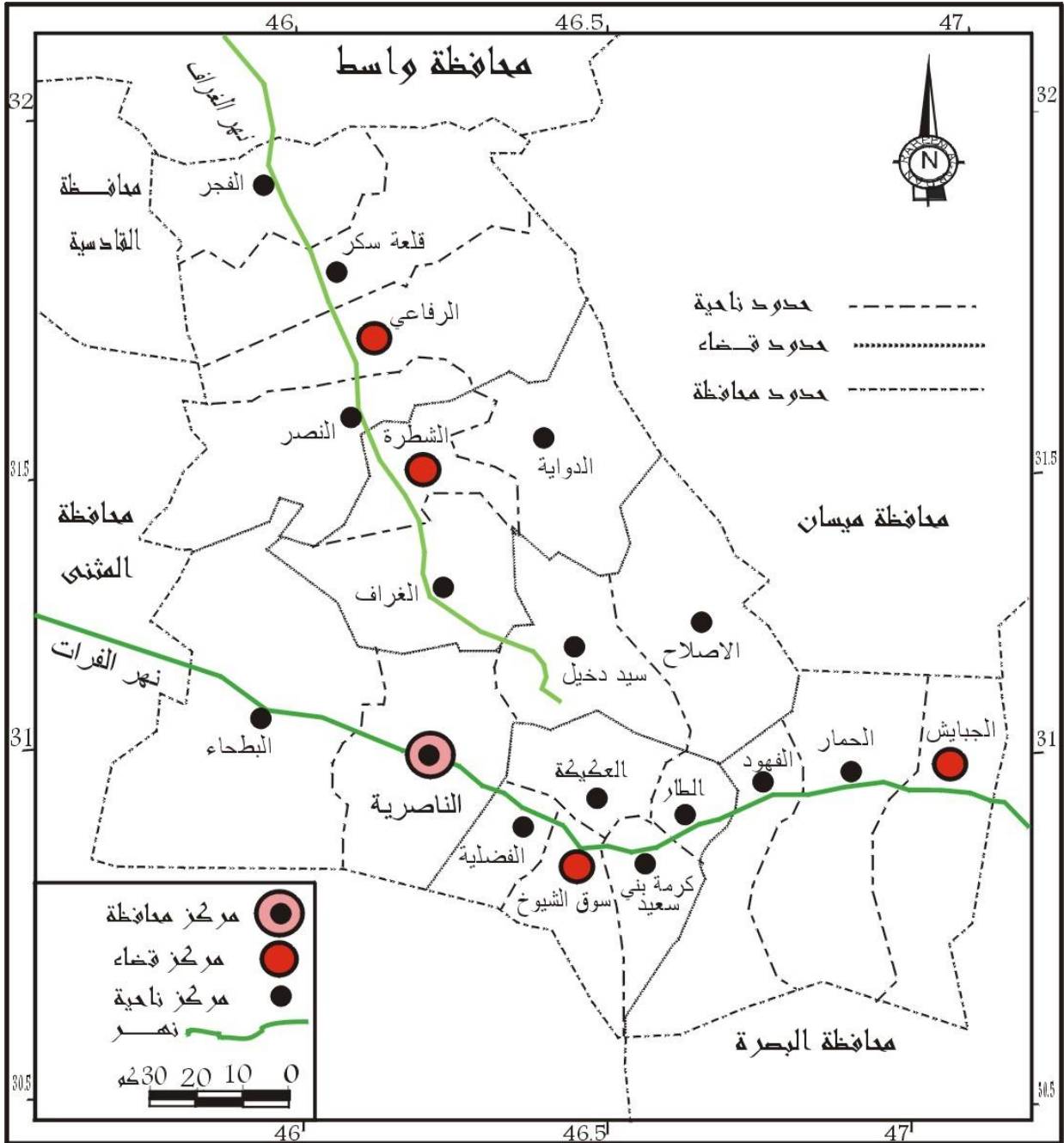
يقصد بالإسكان الصيغ التخطيطية الممارسة لتوفير وحدات سكنية في موقع معين مستعينة بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية للبيئة المستثمرة للاستيطان^(٣) . والحاجة الى المسكن لا يمكن عزلها عن الاحتياجات الأساسية الأخرى ، فكلها مترابطة ترابطا وثيقا وليس في الإمكان إشباع أي منها بمعزل عن الحاجات الأخرى^(٤) . فالإسكان ليس إنشاء دور فقط بل يتطلب إنشاء جميع التسهيلات والمرافق المدنية في المناطق الجديدة لتكون مجمع متكامل كتهيئة الأراضي وتعبيد الشوارع وبناء المدارس والأسواق والنوادي ومد أنابيب الماء والمجاري وخطوط الكهرباء والهاتف (٥) .

ان للخصائص السكنية أهمية واضحة على الواقع الصحي في المجتمع، إذ يعتبر توفر المسكن المناسب مؤشر لانخفاض الاصابة بالكثير من الأمراض ومن ثم تقليل الوفيات. ويعتبر المسكن صحيا ومناسبا للسكن والحياة إذا توفر فيه الهواء النظيف والماء النقي والمأوى الكافي والبعد عن الأماكن الملوثة . وتتحقق صحة الأفراد من خلال البيئة السكنية الصالحة .

ليس هنالك أدنى شك في ضخامة أزمة السكن في العراق وخاصة في مراكز المدن الكبرى وهذه الأزمة يمكن تلمسها بشكل واضح من الاكتظاظ الواضح في الوحدات السكنية ، التقسيمات الفرعية (غير القانونية) للوحدات السكنية القائمة أصلا أو لقطع الأراضي حيث يلاحظ إن عدد الأسر التي تشغل وحدة سكنية واحدة (مفرزة رسمياً) في ازدياد مستمر . ناهيك عن تقادم الرصيد السكني الموجود حالياً وما ينتج عنه من تدهور مستوى الوحدة السكنية الإنشائي والخدمي . ويقدر العجز الإسكاني في العراق بحدود (٢) مليون وحدة سكنية حتى نهاية عام ٢٠٠٨ ، تم احتساب هذا الرقم

على أساس الإسقاطات الإحصائية عن التعداد العام للسكان الذي اجري في العراق (عام ١٩٩٧) حيث لم يجر إحصاء سكاني احدث منه لغاية الآن (١).

خارطة (١) الخارطة الإدارية لمحافظة ذي قار



جمهورية العراق ، الهيئة العامة للمساحة ، خارطة محافظة ذي قار الإدارية ، مطبعة المساحة ، ١٩٩٢ .

ثانيا : ضوابط الطلب السكاني

يتأثر الطلب الإسكاني كأى حاجة استهلاكية بمجموعة من العوامل والمتغيرات التي يتم في ضوءها تحديد مستوى الطلب على المساكن ونوعيتها ومساحتها بل حتى المنطقة التي يتواجد فيها المسكن^(٧) ، لذا يتباين مستوى الطلب على المساكن بحسب الوحدات الإدارية بل وبحسب احياء المدينة الواحدة ، وعموما يمكن تقسيم ضوابط ومحددات الطلب على المساكن الى العوامل الديموغرافية المتعلقة بالنمو السكاني وعوامل اقتصادية وعوامل اجتماعية تتعلق بالبنية الاجتماعية .

ان من العوامل الأخرى التي تؤدي الى زيادة الطلب على الإسكان هو المناخ السائد في المحافظة حيث ترتفع نسب الرطوبة شتاء وترتفع درجات الحرارة صيفا مع ارتفاع واضح في المدى الحراري اليومي والسنوي الأمر الذي يزيد من معدل الاندثار : أي معدل تآكل وتهرى البيوت القديمة التي يجب إزالتها وهدمها .

١- معدل النمو السكاني

نمو السكان (Population Growth) الموجب والسالب ، مصدره ثلاث عوامل هي المواليد والوفيات والهجرة^(٨) . ويبدو ان العاملين الأولين أكثر ثباتا واستقرارا من العامل الثالث(الهجرة) التي تؤدي الى زيادة او نقصان في أحجام السكان بصورة فجائية وبأعمار معينة هي غالبا الأعمار النشطة اقتصاديا ، وتختلف معدلات النمو السكاني بين الدول والأقاليم بل وتختلف حسب المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية داخل الدولة الواحدة لان النمو السكاني يعد انعكاسا طبيعيا لمجموعة من المتغيرات ذات الصلة الوثيقة بالخصوبة^(٩) .

ويعد النمو السكاني المضطرد والغير متوازن من أهم التحديات التي تواجه التنمية بشكل عام ، وتشكل عائقا مرهقا لمرافق التنمية وقطاعاتها المختلفة ومنها قطاع الإسكان .

لقد بلغ عدد سكان محافظة ذي قار ١٧٢٤٣٩٨ نسمة عام ٢٠١٠ وفقا لنتائج الحصر و الترقيم ، في حين لم يتجاوز الحجم السكاني للمحافظة ١١٨٤٧٦٦ نسمة عام ١٩٩٧ ، حيث أشار معدل النمو السكاني الى ٣,٧% للمدة ١٩٩٧-٢٠١٠^(١٠) .

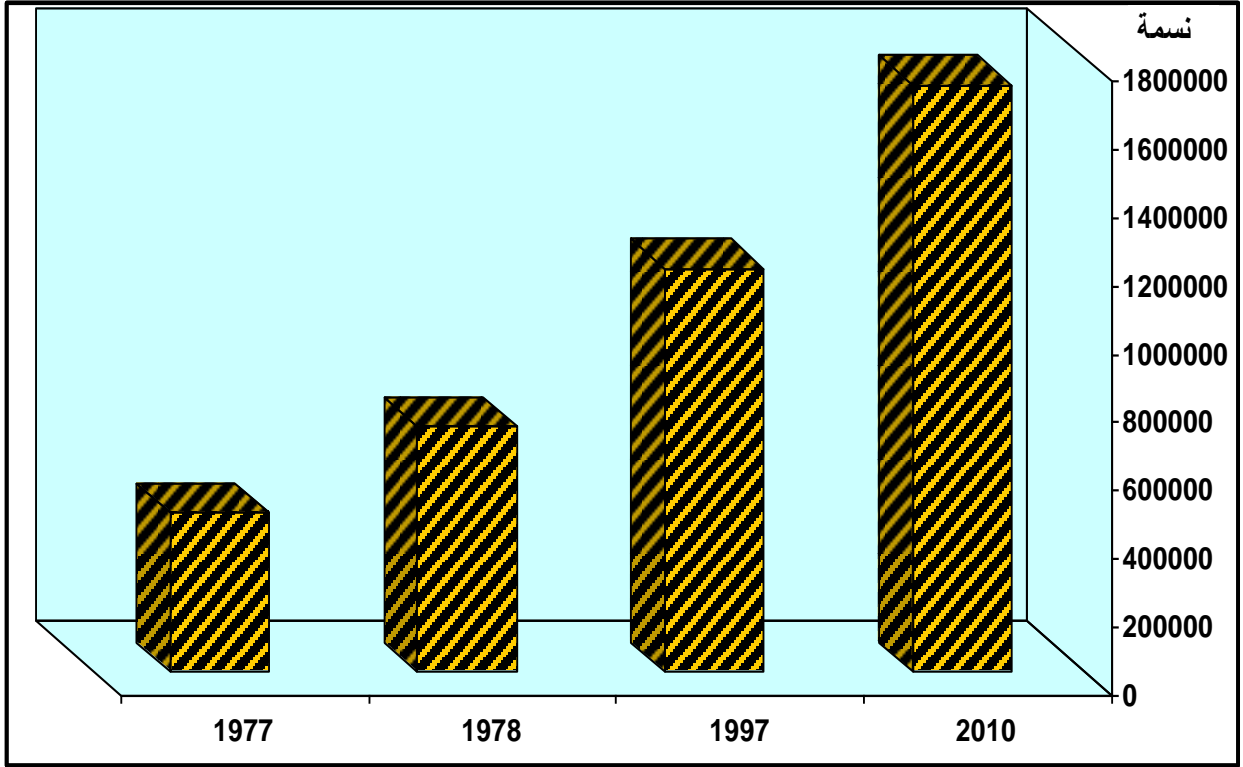
اما في عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٧ فقد بلغ الحجم السكاني للمحافظة ٤٦٦٩٠٤ و ٧٢١٨٠٠٠ نسمة على التوالي كما يتضح من الشكل (١)
ان الزيادة السكانية في المحافظة لم تقتصر على الزيادة الطبيعية الناجمة عن الفرق بين الولادات والوفيات بل اضيفت اليها الزيادة غير الطبيعية الناجمة عن عامل الهجرة لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ ، وما تبع ذلك من نزوح بسبب اعمال العنف في بعض المحافظات وكما يتضح من الجدول (١).

الجدول (١)
اعداد السكان وعدد العوائل النازحة الى محافظة ذي قار بعد عام ٢٠٠٣

عدد الاشخاص	عدد العوائل	مكان الهجرة
٤٣٠٠٠	٧١٦٧	عدد النازحين جراء اعمال العنف
٥١٤٥	٨٥٧	العائدون من ايران
٨٩٢٢	١٤٨٧	العائدون من الدول العربية ماعدا السعودية
٤٢٦	٧١	العائدون من السعودية
٥٧٤٩٣	٩٥٨٤	المجموع

جمهورية العراق ، مجلس محافظة ذي قار ، الواقع التتموي في محافظة ذي قار ، ٢٠١٠

الشكل (١)
الاحجام السكانية في محافظة ذي قار للمدة ١٩٧٧ - ٢٠٠٩



المصدر: جدول (١)

٢- ارتفاع مستوى المعيشة

نتيجة للظروف السياسية التي مر بها العراق وما تبعها من تغيرات في الواقع الاقتصادي فقد شهد الدخل والمستوى المعيشي في محافظة ذي قار تباينا واضحا وفجوات كبيرة وتحرك طبقي واسع النطاق اسوة بمحافظات العراق الاخرى .

لقد شهد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي تحسنا في عام ١٩٨٠ اذ بلغ ٣٨١٢ دولار ثم ما لبث ان انخفض بعد ذلك بسبب الحرب العراقية الايرانية في العام ذاته وفي عام ١٩٩٠ فرضت العقوبات الاقتصادية على العراق بعد اجتياحه للكويت فترجع في أثرها مستوى المعيشة ، حيث انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي ليصل الى ١٨٠ دولار عام ١٩٩١ ثم شهد ارتفاعا طفيفا ليصل الى ٥٨٠ دولار عام ٢٠٠٣ ليبدأ بالتحسن المفاجئ بعد ذلك بطفرات واسعة ليصل الى ٢٨٤٨ دولار عام ٢٠٠٧ (١).

ان العقوبات الاقتصادية على العراق عرضت الوضع الاقتصادي للعراقيين الى انتكاسة خطيرة جدا والقت هذه العقوبات ثقلها الاكبر على الافراد والاسر الضعيفة والمتوسطة وطبقا لتقديرات منظمة الغذاء والزراعة لعام ١٩٩٥ فان ثلثي العراقيين تعرضت مستويات معيشتهم الى انتكاسة خطيرة اذ انخفض الدخل الشهري الى ثلث ما كان عليه عام ١٩٨٨ (١٢).

ان متابعة متوسط نصيب الفرد من الدخل في العراق لاسيما في عقد التسعينيات من القرن المنصرم يعطي نتائج مظلمة لان ارتفاعه ناتج عن التضخم وليس مؤشراً على نمو الدخل القومي ، اذ يلاحظ التباين في متوسط نصيب الفرد من الدخل حيث بلغ متوسط نصيب الفرد (١٣٢٨٩٥ ألف دينار) عام ١٩٩٧ ، وهذا ما يعادل ما يعادل (٣٧,٩٧ دولاراً أمريكي) ، بينما ارتفع عام ٢٠٠٠ الى (٢٧٧٥٣١ الف دينار) أي ما يعادل (٧٩,٢٩ دولاراً أمريكي) ، ثم ارتفع في عام ٢٠٠٣ ليبلغ (٨٣٥٩٤٤ ألف دينار) أي ما يعادل (٢٧٨,٦٤ دولاراً أمريكي) و استمر ارتفاع متوسط نصيب الفرد لعامي (٢٠٠٦ – ٢٠٠٩) بنحو (١٨٣٥٤٠) الف دينار و(٨٩٥,٠٠٠) الف دينار على التوالي ، أي ما يعادل (٣١٠,١٢) دولار امريكي و(٧٤٥,٨٣) دولاراً امريكي على التوالي . وعلى الرغم من اهمية هذا المؤشر الا ان متوسط نصيب الفرد لا يعطي الصورة الواقعية والحقيقية لنمو الدخل في أي بلد بسبب التفاوت الطبقي وعدم التكافى في توزيع الدخول .

٣- المتغيرات الاجتماعية

تعد المتغيرات الاجتماعية من العوامل المؤثرة في الواقع الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام والواقع الإسكاني هو الآخر يتأثر بالمتغير الاجتماعي ، اذ تحبذ بعض المجتمعات السكن المستقل في حين تميل مجتمعات أخرى الى السكن الجماعي مع الأهل وتكوين اسر ممتدة ، كما ان طبيعة السكن وموقعه يتأثر هو الآخر بالعامل الاجتماعي .

اما التغيرات الاجتماعية فيقصد بها النظم والتقاليد الاجتماعية المتعلقة بالسكن السائدة في المجتمع فبعض المجتمعات تحبذ السكن الأفقي المستقل ولا ترغب في

السكن العمودي او الشقق ، على الرغم من مزاياه الاقتصادية . كما ان بعض المجتمعات ترغب في السكن المستقل مما يولد حاجة الى مساكن جديدة . كما ان تعليم المرأة والمستوى الثقافي للزوجين دوره في تنامي الطلب على استقلالية الأسرة ويتم اتخاذ القرار السكني ونوع البناء تبعاً للمستوى الاقتصادي ، فأصحاب الدخل المرتفعة يميلون الى السكن المستقل في بيوت واسعة ضمن الأحياء الراقية ، في حين يلجأ أصحاب الدخل المنخفضة الى السكن مع الأسرة الأم مكونيين ما يدعى بظاهرة الأسر الممتدة .

من الناحية الاجتماعية فقد حصل حراك اجتماعي واسع النطاق في العراق بكل محافظات ومنها محافظة ذي قار بعد عام ٢٠٠٣ ، وارتفعت المداخيل المالية لبعض الطبقات مما ولد اتجاهها واسعا للحصول على السكن المستقل ، كما ان تعليم المرأة وضعف دور الأسرة الام وتحول اغلب المتزوجين الجدد الى تكوين اسر نووية أدى الى تنامي الطلب على السكن المستقل والابتعاد عن السكن ضمن العائلة الام او العائلة الممتدة التي اخذ دورها بالتضاؤل لاسيما في المراكز الحضرية . ومن ناحية اخرى فالمجتمع العراقي لا ينفصل عن المجتمعات العربية التي لا تحبذ السكن العمودي في العمارات وتميل الى السكن الأفقي وبمساحات واسعة وعلى الرغم من تفاوت المساحة التي يحتلها هذا الاستعمال بين المدن وفي المدينة الواحدة من مرحلة مورفولوجية الى اخرى ، اكدت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ان هذا الاستعمال يرتفع في المدن العربية نتيجة لامتدادها افقياً^(١٣)

و في ضوء ما تقدم يتضح ان ضوابط السكن أشارت الى وجود مؤشرات ومعايير لطلب واسع على المساكن مما ساهم في وجود أزمة سكن حقيقية .

ثالثاً: التطور العددي للمساكن في محافظة ذي قار للمدة ١٩٨٧ - ٢٠١٠

في عام ١٩٨٧ لم يكن عدد الوحدات السكنية يتجاوز ٩١٧٦٠ وحدة سكنية ، وارتفع العدد الى ١١٣٠٧٠ وحدة سكنية عام ١٩٩٧ أي ان معدل النمو في المساكن بلغ ٢,١ للمدة ١٩٨٧- ١٩٩٧ ، وهذا المعدل يشير الى ان نمو المساكن اقل من المعدل العام لنمو السكان في المحافظة البالغ ٣,١ للمدة نفسها ، الأمر الذي أدى

الى تراكم المشكلة للمراحل الزمنية المتقدمة . أما المدة ١٩٩٧-٢٠١٠ فان أعداد المساكن تطورت من ١١٣٠٧٠ الى ٢٢٦٦٣٠ وبمعدل نمو بلغ ٧,٩ ولاشك ان هذا الارتفاع في أعداد المساكن ما هو الا نتيجة للتطورات الاقتصادية التي شهدها العراق فضلا عن السكن العشوائي الناجم عن توزيع البساتين الزراعية وبيعها وبالتالي تحولها الى الاستعمال السكني .

والملاحظ ان الزيادة في أعداد المساكن قد جاءت لأسباب تتعلق فضلا عن الزيادة الطبيعية للسكان من جانب ومن جانب اخر هناك المهاجرين الى المحافظة وهذا ما يوضحه الجدول (٢) والشكل (١) .

الجدول (٢)

عدد المساكن في محافظة ذي قار بحسب التعدادات والتقديرات السكانية للمدة ١٩٨٧-٢٠١٠

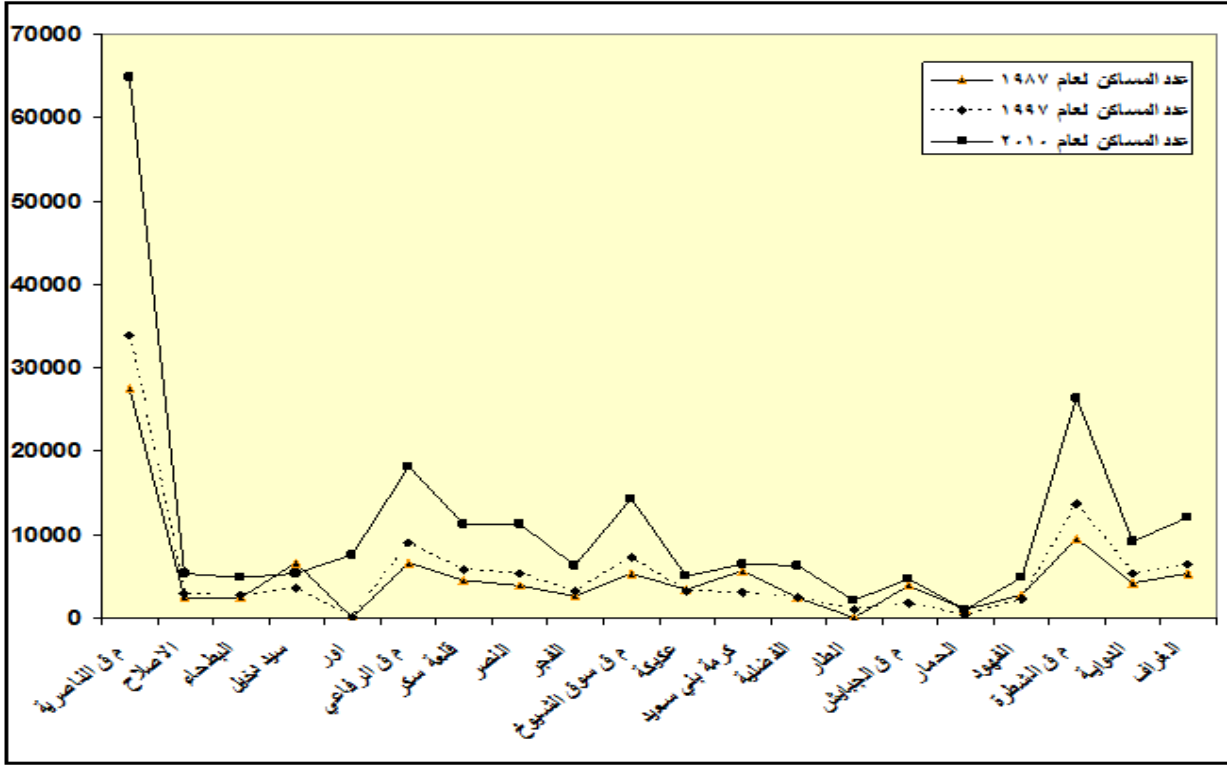
المنطقة	عدد المساكن لعام ١٩٨٧	عدد المساكن لعام ١٩٩٧	عدد المساكن لعام ٢٠١٠
م ق الناصرية	٢٧٤٠٧	٣٣٨٦٦	٦٤٩١١
الاصلاح	٢٣٧٤	٢٩٠٧	٥٢٣٠
البطحاء	٢٣٥١	٢٨٠٨	٤٨٧٥
سيد دخيل	٦٥٥٢	٣٥٨٥	٥٣٤٦
اور	-	-	٧٤٧٧
م ق الرفاعي	٦٥٥٢	٨٩٨٧	١٨٠٧٧
قلعة سكر	٤٤٣٥	٥٧١١	١١٣١١
النصر	٣٨٩٧	٥٣٥٢	١١٢٠٧
الفجر	٢٦٢٧	٣٢٢٥	٦٢٢٢
م ق سوق الشيوخ	٥٣٥٢	٧١٨١	١٤٣٠٣
عكيكة	٣٢٩٣	٣٢٥٣	٤٨٩٨
كرمة بني سعيد	٥٦٠٩	٣٠٠٩	٦٤٢٠
الفضلية	٢٤٣٧	٢٤٤٢	٦٣٢٩
الطار	-	١٠٢٢	٢٠٧٤
م ق الجبايش	٣٧٨٩	١٨٢٦	٤٥٩١
الحمار	٨٩٣	٢٨١	١٠٢٢
الفهود	٢٦٩٤	٢٢٧٢	٤٨٣٢
م ق الشطرة	٩٥٥٠	١٣٦٢٩	٢٦٣٢٢
الدواية	٤٢١٨	٥٣٥٣	٩١٦٤
الغراف	٥٢٨٢	٦٣٥٨	١٢٠٢٩
مجموع المحافظة	٩١٧٦٠	١١٣٠٧٠	٢٢٦٦٤٠

المصدر : الباحث بالاعتماد على :

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعدادات السكانية ١٩٨٧ و١٩٩٧

المصدر : بالاعتماد على وزارة التخطيط ، الهيئة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن عام ٢٠١٠ ، مديرية إحصاء محافظة ذي قار .

الشكل (٢)
تطور أعداد المساكن في الوحدات الإدارية لمحافظة ذي قار بحسب التعدادات والإحصاءات
السكانية للمدة ١٩٨٧-٢٠١٠



المصدر : بالاعتماد على جدول (٨)

رابعاً : التوزيع الجغرافي للمساكن بحسب البيئة

تتمحور أهمية دراسة التركيب البيئي للسكان من جوانب متعددة منها ما يتعلق بالسكن ، حيث يزداد الطلب على السكن في المناطق الحضرية فضلا عن نوعية البناء و خارطته ومساحة المسكن ومادة البناء . وتطغى في مناطق الأرياف ظاهرة الأسر الممتدة ويقبل الوازع نحو الاستقلال او السكن المستقل لعوامل ومتغيرات اجتماعية واقتصادية .

يمكن القول ان مجتمع محافظة ذي قار في بعض الوحدات الإدارية هو مجتمع حضري خالص كما هو الحال في قضاء سوق الشيوخ ومركز قضاء الناصرية وقضاء الشطرة الى حد ما ، وهذا ما يظهر جليا عند معاينة الشكل (٢) الذي يبين الوحدات السكنية بحسب البيئة ريف / حضر . وفي وحدات إدارية أخرى تظهر

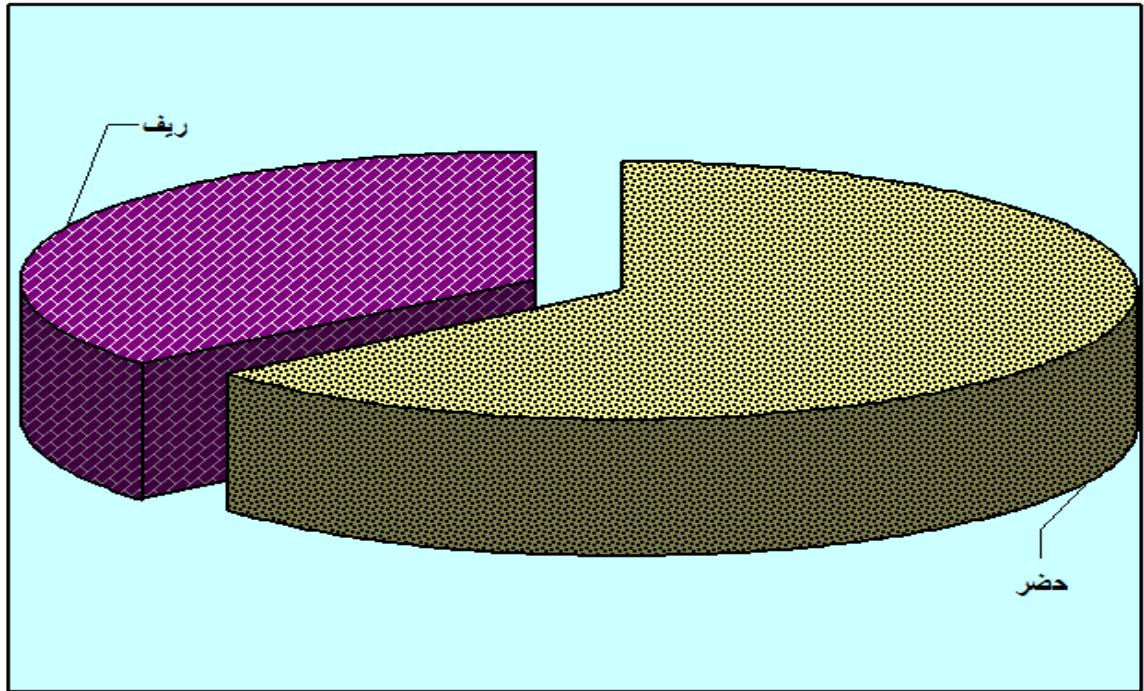
الصفة او الغلبة الريفية بشكل واضح وجلي كما هو الحال في العيكة والفضلية وأور
وكرمة بني سعيد وسيد دخيل والإصلاح والطار .
ولاشك ان التباين في البيئة من الناحية السكنية يعكس التباين في مساحة المسكن
ونمط البناء ونوع مادة التشييد .ومن خلال معطيات الجدول (٣) يتضح ان المساكن
في الحضر شكلت نسبة ٦٦,٨% من إجمالي المساكن في المحافظة لعام ٢٠١٠ في
حين اقتصرت نسبة مساكن الأرياف على ٣٢,٢% ، الأمر الذي يشير الى غلبة
الطابع الحضري في المحافظة . اذ تشير نتائج الحصر والترقيم لعام ٢٠٠٩ الى ان
سكان محافظة ذي قار بلغ (١٧٢٤٣٩٨) نسمة يسكن منهم ١٠٩٧٤٣٦ نسمة في
الحضر و ٦٢٦٩٦٢ في الريف إن نسبة سكان الحضر تجاوزت (٦٣%) من
مجموع سكان المحافظة

جدول رقم (٣)
توزيع المساكن في محافظة ذي قار بحسب البيئة الريف /الحضر لعام ٢٠١٠

المجموع	ريف	حضر	الناحية
٦٤٩١١	-	٦٤٩١١	م ق الناصرية
٥٢٣٠	٣٦٢٧	١٦٠٣	الاصلاح
٤٨٧٥	٢٣٥٠	٢٥٢٥	البطحاء
٥٣٤٦	٣٩١٤	١٤٣٢	سيد دخيل
٧٤٧٧	٦٧٥٣	٧٢٤	اور
١٨٠٧٧	٩٣٧٠	٨٧٠٧	م ق الرفاعي
١١٣١١	٥٤٤٧	٥٨٦٤	قلعة سكر
١١٢٠٧	٥٣١٤	٥٨٩٣	النصر
٦٢٢٢	٢٩٢٦	٣٢٩٦	الفجر
١٤٣٠٣	-	١٤٣٠٣	م ق سوق الشيوخ
٤٨٩٨	٤٣٢١	٥٧٧	عكيكة
٦٤٢٠	٤٦٠٢	١٨١٨	كرمة بني سعيد
٦٣٢٩	٤٣٠٩	٢٠٢٠	الفضلية
٢٠٧٤	١٥٦٩	٥٠٥	الطار
٤٥٩١	٨٥٩	٣٧٣٢	م ق الجبايش
١٠٢٢	٢٠٧	٨١٥	الحمار
٤٨٣٢	١٨٨٤	٢٩٤٨	الفهود
٢٦٣٢٢	٦٦٧٤	١٩٦٤٨	م ق الشطرة
٩١٥٤	٤١١١	٥٠٤٣	الدواية
١٠٢٧٢	٥١٥٦	٥١١٦	الغراف
٢٢٦٦٤٠	٧٣٣٩٣	١٥١٤٨٠	المجموع

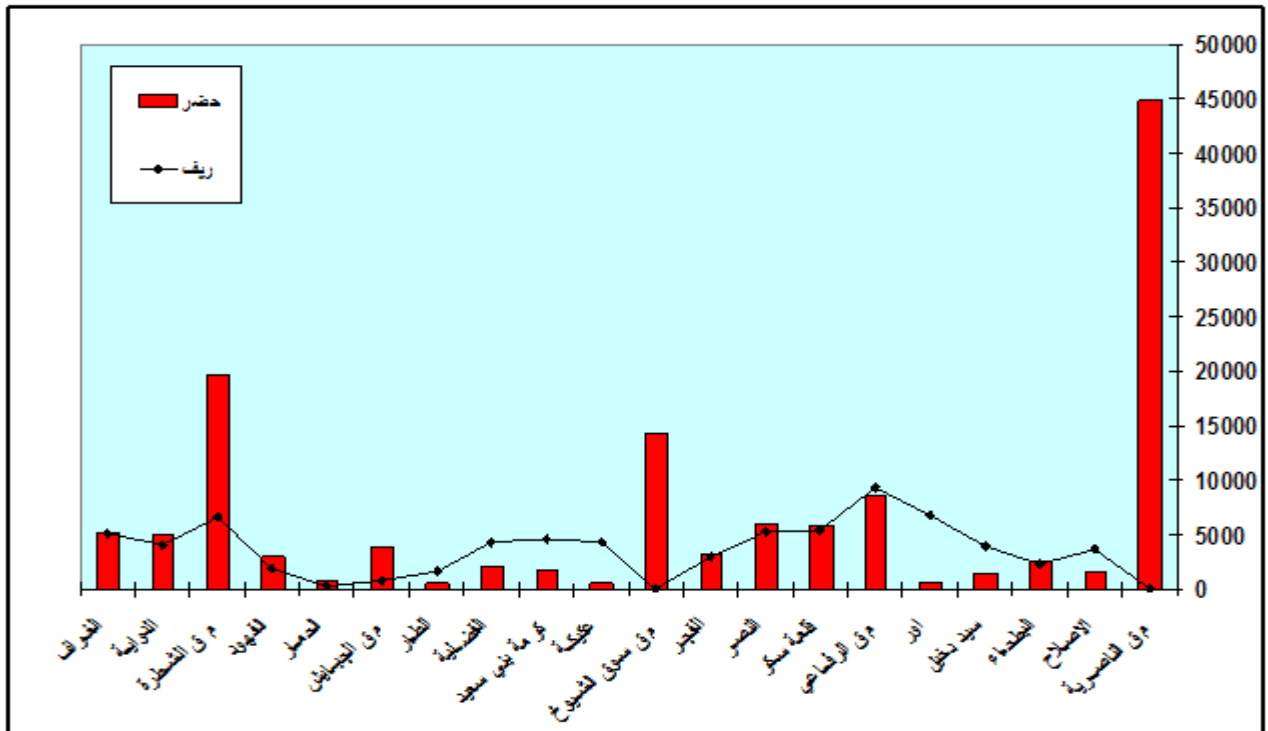
المصدر : بالاعتماد على وزارة التخطيط ، الهيئة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن عام ٢٠١٠ ، مديرية إحصاء محافظة ذي قار .

الشكل (٣)
المساكن في محافظة ذي قار بحسب البيئة ريف / حضر



المصدر : جدول (٣)

الشكل (٢)
توزيع المساكن في الوحدات الادارية لمحافظة ذي قار بحسب البيئة ريف / حضر



المصدر : جدول (٣)

خامسا : الوحدات السكنية في محافظة ذي قار بحسب مادة التشييد

مما لا شك فيه ان مادة البناء تعكس المستوى الاقتصادي للسكان وعدم وجود مسح شامل لمساكن المحافظة قد حال دون دراستها بالتفصيل لذا تم اللجوء الى استمارة الاستبيان التي بينت ان الوحدات السكنية المشيدة جدرانها بمادة الطابوق والاسمنت شكلت اعلى نسبة في المحافظة اذ بلغت (٨,٥٥%) من مجموع الوحدات السكنية فيها ، اما الوحدات السكنية المشيدة جدرانها بمادة البلوك فقد شكلت ادنى نسبة بلغت (٧,١٤%) ، في حين تاتي الوحدات السكنية المشيدة جدرانها بمادة الطابوق والجص بنسبة (٥,٢٩%) ويتضح ايضا من خلال الجدول نفسه ان مادة الطابوق والجص اخذت نسبتها بالتناقص عبر مراحل تطور المدينة وذلك لقصر العمر الزمني للوحدات السكنية المشيدة بها ، وحاجتها للصيانة والترميم المتواصل نتيجة لتاثرها بمياه الامطار ، كما ان تطور المستوى الاقتصادي وتوفر مواد البناء الحديثة قلل من استخدام هذه المادة ، فخلال المرحلة الاولى بلغت نسبة الوحدات السكنية المشيدة جدرانها بهذه المادة (٤,٧١%) في حين انخفضت هذه النسبة الى (٦,٤٥%) في المرحلة الثانية ، والى (٨,٢١%) في المرحلة الثالثة

وتنتشر المساكن المشيدة من من الطين والقصب بكثرة في ارياف ناحية الجبايش والفهود والحمار والطار والإصلاح ، والوقوف على الأعداد والنسب الحقيقية تتطلب مسح ميداني شامل . علما ان عدد سكان الاهوار في محافظة ذي قار يبلغ ٣٢٥٠٠٠ واغلب مساكنهم من الطين او القصب والبردي .

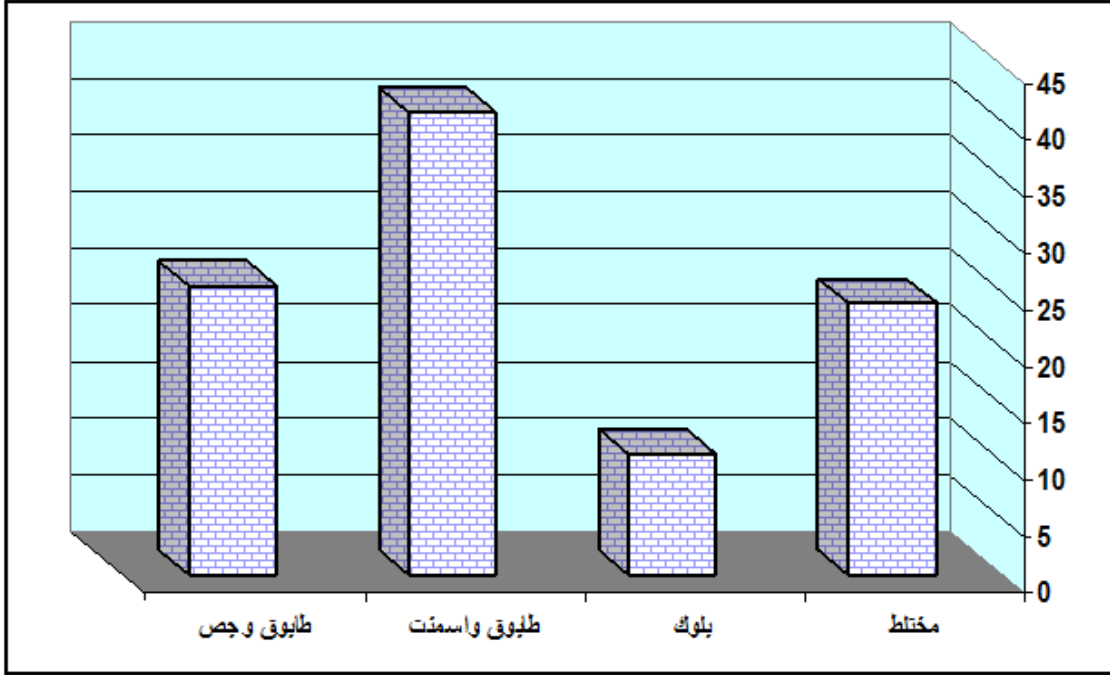
سادسا : معدلات الاشغال

اولا – معدلات الاشغال بحسب عدد السكان / وحدات سكنية : وهو معدل يوضح النسبة بين عدد السكان وعدد الوحدات السكنية . ومن الواضح ان لعدد سكان المنطقة اثر كبير في تباين الكثافة السكنية بين مناطق محافظة ذي قار . وضمن هذا الاتجاه يمكن تمييز ثلاثة مستويات كما يتضح من الجدول (٥) والشكل (٦) وهي كالآتي:

المستوى الأول : أكثر من ٩ شخص / وحدة سكنية ، وتنطوي ضمن هذا المستوى منطقتان فقط هما البطحاء وسيد دخيل وهاتان المنطقتان يغلب عليها الطابع الريفي، وهما من اقل مناطق المحافظة من حيث العمران .

الشكل (٥)

المواد المستخدمة في تشييد الوحدات السكنية لمحافظة ذي قار



المصدر : جدول (٢٠)

المستوى الثاني : من ٩ - ٨ شخص / وحدة سكنية ، وتدخل ضمن هذا المستوى مناطق الإصلاح والفجر والعيككة وكرمة ني سعيد والطار والحمار والجبايش والفهود والشطرة والغراف والدواية.

المستوى الثالث : اقل من ٨ شخص / وحدة سكنية ، ويقتصر هذا المستوى على مناطق الناصرية والرفاعي وقلعة سكر واور وسوق الشيوخ والفضلية وعموما فان الأرقام السابقة رغم تباينها فإنها تشير الى ارتفاع عدد الأفراد داخل الوحدة السكنية الواحدة ، أي وجود ظاهرة الاكتظاظ او الازدحام السكني سواء اكتظاظ السكان في الوحدة السكنية او اكتظاظ السكان في الحي السكني او ازدياد ما تحويه الغرفة الواحدة على ثلاث أشخاص .

يظهر جليا من خلال الجدول (٥) ان هناك ارتفاع في معدل الاشغال السكني لإجمالي المحافظة من خلال قسمة عدد السكان على عدد المساكن والامر ينطبق على جميع الوحدات الإدارية في المحافظة مع فارق بسيط ، الأمر الذي يؤكد الحاجة الماسة لمساكن إضافية وكما يتضح خلال المباحث القادمة

أما بالنسبة للتزامم السكني ، فقد اتضح من خلال بعض الدراسات ان درجة التزامم قد بلغت لعموم المحافظة (٣,٩) شخص / غرفة^(١٤)، تعد معدلات الاشغال هذه مرتفعة جداً مقارنة بما اقترته اللجنة القومية للمشكلات الحضرية التي تعتبر معدل شخص واحد للغرفة يزيد عن الحد المعقول^(١٥). كما انها تعد مرتفعة مقارنة بالمعدل الذي وضعت مكتب الاحصاء الأمريكي ، حيث بين ان الازدحام يكون متحققا بالفعل اذا بلغ معدل الأفراد للغرفة الواحدة (١,٥) فرد / غرفة^(١٦).

الجدول (٤)

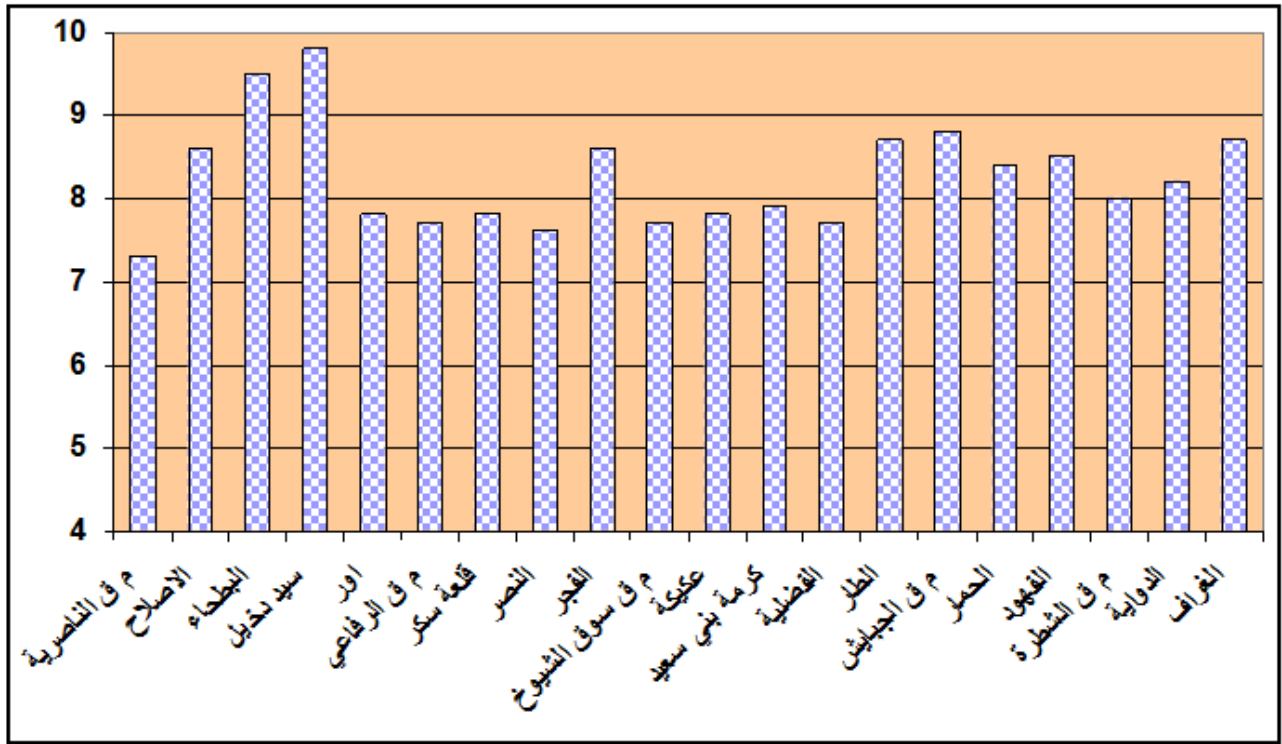
معدل الاشغال السكني في محافظة ذي قار بحسب إحصاءات ٢٠١٠

المنطقة	عدد السكان	عدد المساكن	السكان / المساكن
م ق الناصرية	٤٧٨٨٨٩	٦٤٩١١	٧,٣
الاصلاح	٤٥٣٦٥	٥٢٣٠	٨,٦
البطحاء	٤٦٣١٩	٤٨٧٥	٩,٥
سيد دخيل	٥٢٦٠٦	٥٣٤٦	٩,٨
اور	٥٨٨٢١	٧٤٧٧	٧,٨
م ق الرفاعي	١٣٩٣٠١	١٨٠٧٧	٧,٧
قلعة سكر	٨٨٤٥١	١١٣١١	٧,٨
النصر	٨٥٨١١	١١٢٠٧	٧,٦
الفجر	٥٣٧٨٢	٦٢٢٢	٨,٦
م ق سوق الشيوخ	١١٠٥٣٧	١٤٣٠٣	٧,٧
عكبة	٤٢٦٦٣	٤٨٩٨	٨,٧
كرمة بني سعيد	٥٠٩٨	٦٤٢٠	٧,٩
الفضلية	٤٩٠٧٤	٦٣٢٩	٧,٧
الطار	١٨٠٥٣	٢٠٧٤	٨,٧
م ق الجبايش	٤٠٧٦	٤٥٩١	٨,٨
الحمار	٨٦٦١	١٠٢٢	٨,٤
الفهود	٤١٠٨	٤٨٣٢	٨,٥
م ق الشطرة	٢١١٩٥٨	٢٦٣٢٢	٨,٠
الدواية	٧٥٩٦٨	٩١٦٤	٨,٢
الغراف	١٠٥٠٦٢	١٢٠٢٩	٨,٧
مجموع المحافظة	١٨٠٤١٥٥	٢٢٦٦٤٠	٧,٩

المصدر : بالاعتماد على جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الهيئة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن عام ٢٠١٠ ، مديرية إحصاء محافظة ذي قار .

الشكل (٦)

معدلات الإشغال فرد / وحدة سكنية في محافظة ذي قار لعام ٢٠١٠



المصدر : بالاعتماد على جدول (٤)

ثانيا : معدل الإشغال بحسب عدد السكان / عدد الأسر : وهو معدل يوضح النسبة بين عدد السكان وعدد الأسر . ومن الواضح ان لعدد سكان المنطقة اثر كبير في تباين الكثافة السكنية بين مناطق محافظة ذي قار ولاشك ان ارتفاع النسبة يشير الى دلالات معينة اهمها النقص في عدد المساكن الامر الذي يؤدي الى اندماج اسرتين او أكثر في وحدة سكنية واحدة. وضمن هذا الاتجاه يمكن تمييز ثلاثة مستويات كما يتضح من الجدول (٢١) وهي كالآتي :

المستوى الأول : أكثر من ٩ شخص / اسرة ، وتنطوي ضمن هذا المستوى مناطق البطحاء وسيد دخيل والدواية. وهما من المناطق التي يغلب عليها الصفة الريفية .
المستوى الثاني : من ٨ - ٩ شخص / اسرة ، وتدخّل ضمن هذا المستوى اغلب الوحدات الادارية في المحافظة وهي مناطق الفهود والحمار وكرمة بني سعيد والطار والشطرة والغراف واور والإصلاح .

المستوى الثالث : اقل من ٨ شخص / اسرة ، ويقتصر هذا المستوى على مناطق مركز الناصرية وناحية النصر وقلعة سكر وسوق الشيوخ .

وفضلا عن التباين الحاصل في حجم الاسرة الواحدة بين الوحدات الادارية للمحافظة فان هناك تباين في عدد الاسر الساكنة في الوحدة السكنية الواحدة حيث تظهر ظاهرة الاسر الممتدة في المحافظة والاسر التي تقطن مسكن واحد وما يولده ذلك من مشاكل وعقبات اجتماعية متعددة علما ان ظاهرة الاسر الممتدة بدأت بالتقلص والانقراض نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي مجتمعات العالم لاسيما المتقدم منها .

الجدول (٥)

متوسط حجم الاسرة بحسب عدد السكان وعدد الاسر في محافظة ذي قار لعام ٢٠١٠

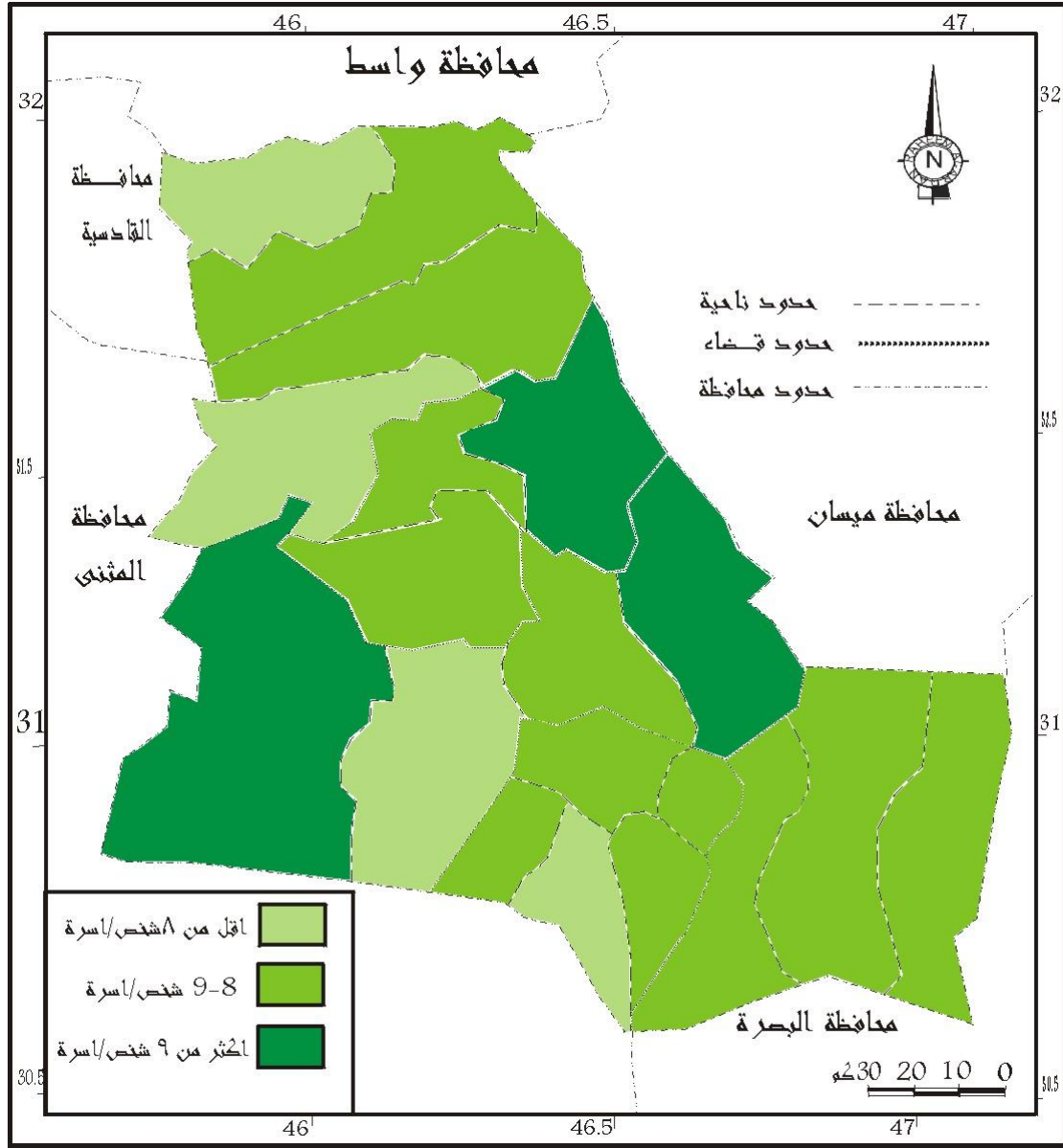
القضاء / الناحية	عدد السكان	عدد الاسر	عدد السكان / عدد الاسر
م.ق. الناصرية	٤٧٨٨٨٩	٦٤٦٩٦	٧,٤
الإصلاح	٤٥٣٦٥	٥٣٥٩	٨,٤
البيضاء	٤٦٣١٩	٤٧٣٩	٩,٧
سيد دخيل	٥٢٦٠٦	٥٤١٠	٩,٧
ناحية أور	٥٨٨٢١	٧٠٦٦	٨,٣
م.ق. الرفاعي	١٣٩٣٠١	١٧٢٤٨	٨,٠
قلعة سكر	٨٨٤٥١	١٠٨٦٨	٨,١
النصر	٨٥٨١١	١٠٨٧٦	٧,٨
الفجر	٥٣٧٨٢	٦٨٣٤	٧,٩
م.ق. سوق الشيوخ	١١٠٥٣٧	١٤٥٧٣	٧,٥
العبيكة	٤٢٦٦٣	٤٩٩٥	٨,٥
كرمة بني سعيد	٥٠٩٨١	٦٤٨٣	٧,٨
الفضلية	٤٩٠٧٤	٦١٨٨	٧,٩
الطار	١٨٠٥٣	٢٠٥٨	٨,٧
م.ق. الجبايش	٤٠٧٦٥	٤٨٧٢	٨,٣
الحمار	٨٦٦١	٩٦٤	٨,٩
الفهود	٤٠١٨٨	٤٧٧٧	٨,٤
م.ق. الشطرة	٢١١٩٥٨	٢٥٢٤٩	٨,٣
الدواية	٧٥٩٦٨	٨٣٥٦	٩,٠
الغراف	١٠٥٠٦٢	١٢٢٠٦	٨,٦
مجموع المحافظة	١٨٠٤١٥٥	٢٢٣٧٢٠	٨,٠

المصدر : بالاعتماد على :

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الهيئة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن عام ٢٠١٠ ،
مديرية إحصاء محافظة ذي قار .

الخريطة (٢)

الفئات الحجمية بحسب بحسب عدد السكان الى عدد الاسر في محافظة ذي قار لعام ٢٠١٠



المصدر : الباحث بالاعتماد على الجدول (٥)

ثالثا: الكثافة السكانية بحسب المساحة / عدد الوحدات السكنية : على الرغم من اهمية هذا المعيار الا ان نتائجه تفتقر الى الدقة المطلوبة لانها تتأثر بمساحة الوحدة الإدارية اذ كلما ارتفعت نسبة المساحة كلما رافقها انخفاض في هذا المعيار والعكس صحيح أيضا ، لذا عند تطبيق هذا المقياس على الوحدات الادارية للمحافظة وكما يتضح من الجدول (٤) تظهر مجموعة من الفئات هي كالآتي :

١- الفئة الاولى : اكثر من ٦٠ وتضم كل من مركز قضاء الناصرية وقضاء الشرطة وسوق الشيوخ حيث بلغت فيها الكثافات ٧٤,١٨ و ٦٨,٥٤ و ٦٠,٣٧ على التوالي .

٢- الفئة الثانية : وتتراوح الكثافة في هذه الفئة ما بين ٣٠-٦٠ وانطوت تحت هذا المسمى كل من ناحية الطار والفضلية وبكثافات بلغت ٣٧,٠ و ٣٢,٢٩ على الترتيب ، الامر الذي يعكس انخفاض المساحة في هاتين الناحيتين .

٣- الفئة الثالثة : اقل من ٣٠ وتشمل هذه الفئة على جميع الوحدات الادارية التي لم تنطوي تحت الفئات السابقة حيث بلغ الحد الاعلى لهذه الفئة في ناحية الغراف (١٩,٣٠) ومثلت ناحية الحمار الحد الادنى لهذه الفئة بكثافة بلغت ١,٥٠ الامر الذي يشير الى ارتفاع نسبة المساحة وانخفاض نسبة المساكن .

الجدول (٦)

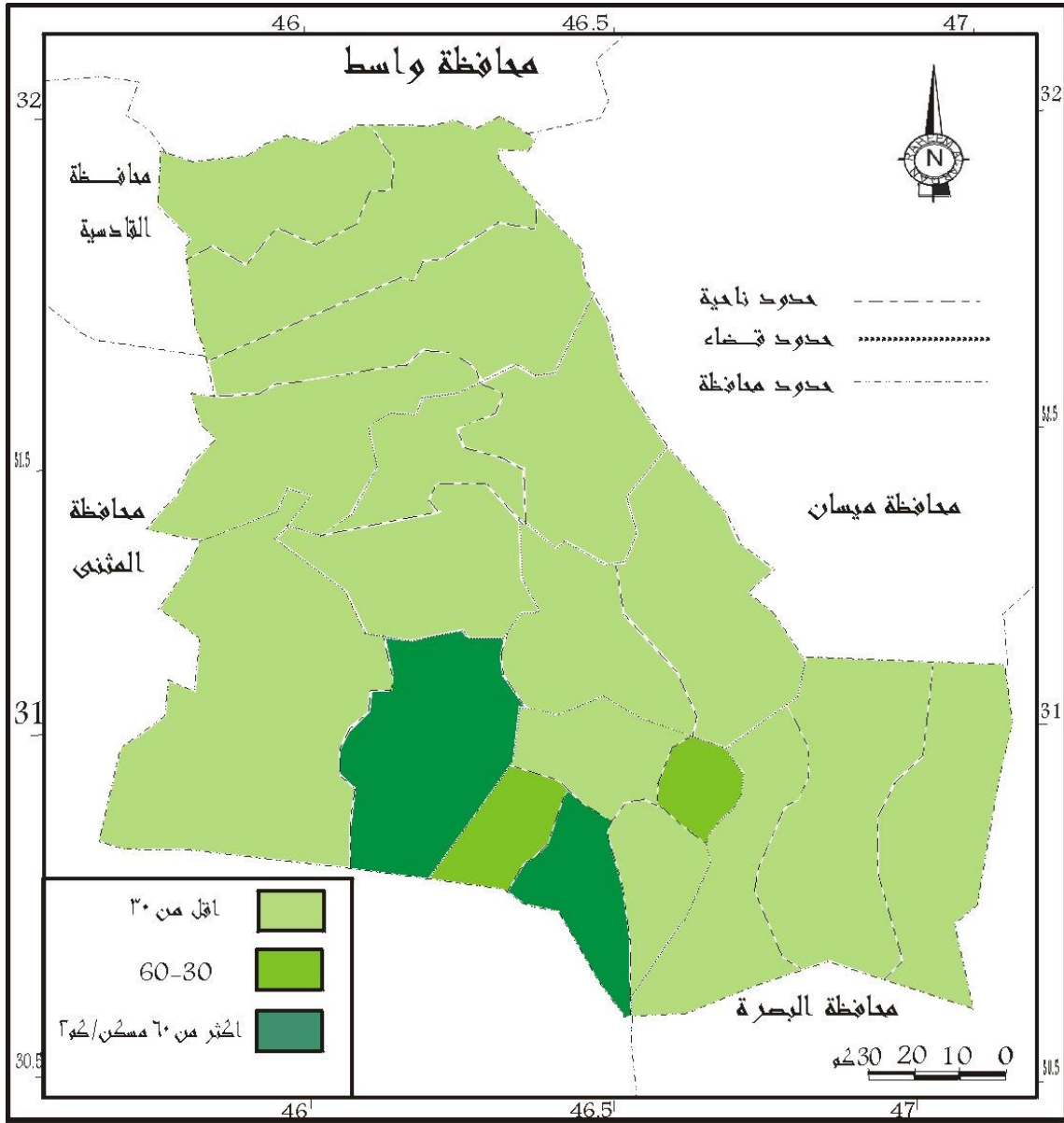
معدل الإشغال بحسب عدد المساكن / مساحة الوحدة الإدارية في محافظة ذي قار لعام ٢٠١٠

المنطقة	عدد المساكن	المساحة/كم ^٢	مسكن / كم ^٢
م ق الناصرية	٦٤٩١١	٨٧٥	٧٤,١٨
الاصلاح	٥٢٣٠	١٠٥٤	٤,٩٦
البطحاء	٤٨٧٥	١٨١٨	٢,٦
سيد دخيل	٥٣٤٦	٤٠٢	١٣,٢٩
م ق الرفاعي	١٨٠٧٧	١٣٤٥	١٣,٤٤
قلعة سكر	١١٣١١	٦١٤	١٨,٤٢
النصر	١١٢٠٧	٩٠٨	١٢,٣٤
الفجر	٦٢٢٢	٤٣٣	١٤,٣٦
م ق سوق الشيوخ	١٤٣٠٣	٢٣٣	٦١,٣٨
عديكة	٤٨٩٨	٤١٥	١١,٨٠
كرمة بني سعيد	٦٤٢٠	٤٧٤	١٣,٥٤
الفضلية	٦٣٢٩	١٩٦	٣٢,٢٩
الطار	٢٠٧٤	٥٦	٣٧,٠٣٥
م ق الجبايش	٤٥٩١	١٠٦٢	٤,٣٢
الحمار	١٠٢٢	٦٨١	١,٥٠
الفهود	٤٨٣٢	٥٩٠	٨,١٨
م ق الشطرة	٢٦٣٢٢	٣٨٤	٦٨,٥٤
الدواية	٩١٦٤	٧٣٧	١٢,٤٣
الغراف	١٢٠٢٩	٦٢٣	١٩,٣٠
مجموع المحافظة	٢٢٦٦٤٠	١٢٩٠٠	١٧,٥٦

المصدر : بالاعتماد على جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الهيئة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن عام ٢٠١٠ ، مديرية احصاء محافظة ذي قار .

الخريطة (٣)

الفئات الحجمية في محافظة ذي قار بحسب عدد المساكن / مساحة الوحدة الإدارية لعام ٢٠١٠



المصدر : الباحث بالاعتماد على الجدول (٦)

رابعاً : معدل الاشغال بحسب عدد الغرف : لغرض إظهار صورة واضحة عن الواقع السكني للمحافظة تم اعتماد استمارة الاستبيان التي وزعت على اصحاب المساكن بصورة عشوائية وظهرت ان نسبة (٨,٦%) من جملة عدد الوحدات الممسوحة تحتوي على غرفة واحدة في المناطق الحضرية وكما يتضح من الجدول (٧) والشكل (٧)، وترتفع النسبة عندما تشغل الوحدات السكنية غرفتين إذ تصل إلى

(٣٣,٢%) . في حين تصل نسبة الوحدات التي تحتوي على ثلاث غرف (٤٠,١%) ، ونسبة (١٨,١%) للوحدات السكنية التي تحتوي على أربع غرف نوم .

جدول (٧)

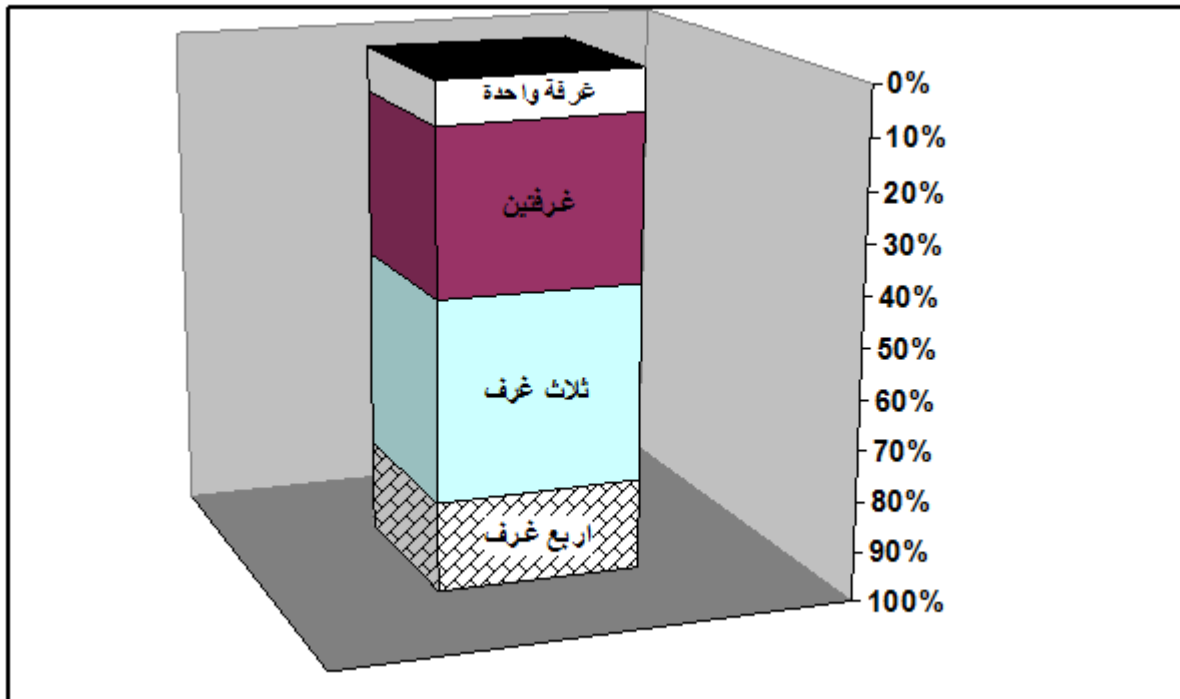
نسبة المساكن بحسب عدد الغرف في محافظة ذي قار

عدد غرف النوم	%
غرفة واحدة	٨,٦
غرفتين	٣٣,٢
ثلاث غرف	٤٠,١
اربع غرف	١٨,١

المصدر: الدراسة الميدانية ، استمارة الاستبيان .

الشكل (٧)

نسبة المساكن بحسب عدد الغرف في محافظة ذي قار



المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (٧)

سابعا : نسبة التركيز

ان درجة تركيز الوحدات السكنية تتعاضد حيث تتجمع المساكن في منطقة معينة لذا تم الاعتماد على مقياس نسبة التركيز وهي إحدى الأساليب التي من خلالها يمكن قياس مستوى التركيز او التشتت السكاني داخل حدود الدولة أو الإقليم ، وتحسب نسبة التركيز من خلال حساب نصف الفرق الموجب بين النسبة المئوية للمساحة والنسبة المئوية لعدد السكان^(١٧)، وكلما كبرت هذه النسبة فان التركيز يبدأ في الانخفاض ويصبح التشتت هو المميز. ويكون توزيع الظاهرة مثاليا إذا كانت نسبة التركيز (صفر) وكلما زادت كان ذلك قرينة للتوزيع غير المتساوي ، أي ميل التوزيع نحو التركيز وليس التشتت^(١٨)

وينتج عن تطبيق معادلة نسبة التركيز نماذج مختلفة من النسب تقاس حسب مؤشرات رقمية تعرف باسم معيار درجة التركيز ، وتتراوح من اقل نسبة (اقرب الى الصفر) الى اكبر نسبة (اقرب الى ١٠٠%) ويمكن تمثيلها بالدرجات الآتية:

٠ - اقل من ٢٤% متساوي التوزيع - ميل المساكن للانتشار المتساوي على امتداد المنطقة .

٢٤ - اقل من ٥٠% متساوي التوزيع الى حد ما - ميل المساكن للتركز الى حد ما

٥٠ - اقل من ٧٥% متوسط التركيز - أي ميل المساكن للتركز الى حد ما .

٧٥ - ١٠٠% - شديد التركيز - أي ميل المساكن للتركز الشديد .

وبتطبيق معادلة التركيز المبينة في الجدول (٨) يتضح ان النسبة تساوي ٣٩,٩ أي ان المساكن تميل الى التركيز الى حد ما . وليس هناك تساوي في توزيع السكان الامر الذي يعكس اختلاف الكثافات السكانية والمساحية بين الوحدات الادارية للمحافظة وان بعض الوحدات الادارية تزداد فيها المساحة قياسا بالمساكن في حين يظهر خلاف ذلك في مناطق أخرى ، وكلا الحالتين يعكسان اللاتوازن في التوزيع . كما انه مما يدل على أهمية بعض المناطق

وثقلها السكاني وهيمنتها على النشاطات والفعاليات والخدمات .

الجدول (٨)

نسبة تركيز المساكن في محافظة ذي قار بحسب الوحدات الادارية لعام ٢٠١٠

المنطقة	عدد المساكن	% س	المساحة/كم ^٢	% ص	س - ص
م ق الناصرية	٦٤٩١١	٢٨,٦	٨٧٥	٦,٨	٢١,٨
الاصلاح	٥٢٣٠	٢,٣	١٠٥٤	٨,٢	٥,٩
البطحاء	٤٨٧٥	٢,١	١٨١٨	١٤,١	١٢
سيد دخيل	٥٣٤٦	٢,٤	٤٠٢	٣,١	٠,٧
اور	٧٤٧٧	٢,٣	-	-	-
م ق الرفاعي	١٨٠٧٧	٨	١٣٤٥	١٠,٤	٢,٤
قلعة سكر	١١٣١١	٥	٦١٤	٤,٨	٠,٢
النصر	١١٢٠٧	٥	٩٠٨	٧,٠	٢
الفجر	٦٢٢٢	٢,٧	٤٣٣	٣,٤	٠,٧
م ق سوق الشيوخ	١٤٣٠٣	٦,٣	٢٣٣	١,٨	٤,٥
عكيكة	٤٨٩٨	٢,١	٤١٥	٣,٢	١,١
كرمة بني سعيد	٦٤٢٠	٢,٨	٤٧٤	٣,٧	٠,٩
الفضلية	٦٣٢٩	٢,٨	١٩٦	١,٥	١,٣
الطار	٢٠٧٤	٢	٥٦	٠,٤	١,٦
م ق الجبايش	٤٥٩١	٢	١٠٦٢	٨,٢	٦,٢
الحمار	١٠٢٢	٠,٤	٦٨١	٥,٣	٤,٩
الفهود	٤٨٣٢	٢,١	٥٩٠	٤,٦	٢,٥
م ق الشرطة	٢٦٣٢٢	١١,٩	٣٨٤	٣	٨,٩
الدواية	٩١٦٤	٤	٧٣٧	٥,٧	١,٧
الغراف	١٢٠٢٩	٥,٢	٦٢٣	٤,٨	٠,٤
مجموع المحافظة	٢٢٦٦٤٠	١٠٠	١٢٩٠٠	٣٩,٩	٧٩,٧
نسبة التركيز					

المصدر : الحسابات والتحليل بالاعتماد على جدول (١)

ثامنا :العجز السكني :

ويراد به الفرق الحاصل بين عدد الاسر والوحدات السكنية التي تشغلها خلال مدة زمنية معينة بغض النظر فيما اذا كانت هذه الاسر مالكة للوحدات السكنية أو مستأجرة لها . ويحصل نتيجة لتزايد حجم السكان في المحافظة او حسب الوحدات الإدارية للمحافظة بسبب الهجرة الوافدة او بسبب الزيادة الطبيعية الناجمة عن الفرق بين المواليد والوفيات وكما أسلفنا سابقا ، بمعدلات تفوق الزيادة في عدد الوحدات السكنية في المدينة ، وللتعرف على مقدار العجز في محافظة ذي قار يمكن تتبع نتائج

التعدادات والإحصاءات السكانية للأعوام (١٩٨٧، ١٩٩٧، ٢٠١٠)، ويتضح من خلال ماتقدم ان نسبة العجز السكني اخذت بالانخفاض من تعداد عام ١٩٩٧ الى عام ٢٠١٠ وهو مؤشر جيد يوحي بالتطور الاقتصادي للسكان المحافظة . اذ بلغ معدل النمو في المساكن للمدة ١٩٨٧-١٩٩٧ (٢,١%) أما معدل النمو في المساكن للمدة ١٩٩٧-٢٠١٠ فقد بلغ (٧,٩%). وقد بينت بعض الدراسات المتخصصة حجم العجز السكني في المحافظة وفقا للجدول () الصادر من هيئة الاسكان ذي قار .

الجدول (٩)

العجز السكني في محافظة ذي قار

الوحدة الادارية	العجز السكني
م.ق الناصرية	٨٠٣٤٠
الاصلاح	٦٢٤٠
سيد دخيل	٨٣٣١
أور	٥٤٥٣
البطحاء	١٧٤٥٠
م.ق الرفاعي	٤٣٣٣٢
قلعة سكر	١٥٠٠٠
النصر	١٧٤٥٨
الفجر	٨١٥٠
عكبة	٦٧٦٩
كرمة بني سعيد	٢٢٣٦٤
الطار	٣٠٦٧
م.ق الجبايش	٦٨٥٩
الحمار	١٢٢٨
م.ق الشطرة	٢٢٩١١
الدواية	١١٨١٤
الغراف	١٦٩١١

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الاسكان والتعمير، الهيئة العامة للاسكان، دائرة اسكان ذي

قار ي، ٢٠١٣

تقدير الاحتياجات حتى عام ٢٠٢٠ :

لمحاولة تقدير عدد الوحدات السكنية لعام ٢٠٢٠ يمكن جمع عدد من المؤشرات التي تمثل مجموعها عدد الوحدات السكنية الواجب انشاءها عام ٢٠٢٠ وهذه المؤشرات هي :

- عند تقدير حجم السكان لغاية عام ٢٠٢٠^(٢٠) فقد بلغ (٢٤٣٨٤٥١) نسمة وبمعدل تغير قدره (٤١,٤%) .

- افتراض معدل حجم الأسر نفسه لعام ٢٠١٠م والبالغ (٧,٩) شخص/ أسرة ، فان مقدار الزيادة في عدد الاسر يساوي (٣٠٨٦٦٥) أسرة .

- الحاجة لاستبدال الوحدات السكنية للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠) وهي الحالة الناتجة عن فقدان الوحدات السكنية خلال مدة الدراسة ويكون الفقدان اما بسبب اندثار الوحدات السكنية بسبب التقدم أو بسبب المشاريع التي تتطلب إزالة بعض الوحدات السكنية أو تغيير استعمالات الارض . وقد تم تقدير عدد الوحدات اللازم التعويض عنها بنسبة (١٠%) من عدد الوحدات السكنية في سنة الأساس.

وبذلك يمكن تقدير عدد الوحدات الواجب إنشاءها عام ٢٠٢٠م كآلاتي :

الحاجة السكنية عام ٢٠٢٠م = الحاجة السكنية المتراكمة عام ٢٠١٠ + الحاجة الناتجة عن تزايد الأسر.

$$= ٣٠٨٦٦٥ + ٣٠٨٦٦ = ٣٣٩٥٣١,٤ وحدة سكنية .$$

ومن هذا الناتج يتم طرح عدد المساكن الموجودة عام ٢٠١٠ (سنة الاساس)

$$٣٣٩٥٣١,٤ - ٢٢٦٦٤٠ = ١١٢٨٩١,٤ وحدة سكنية وهي حاجة المحافظة$$

للمساكن عام ٢٠٢٠

اما على مستوى الوحدات الادارية للمحافظة فالجدول (٣)يبين الحاجة التقديرية من

المساكن لعام ٢٠٢٠

وتأسيسا على التوقعات السابقة يجب العمل الجاد والدؤوب بغية تشجيع انشاء الوحدات السكنية بمختلف السبل من أجل بلوغ المستوى المطلوب .

الجدول (٩)

الحاجة التقديرية من المساكن لعام ٢٠٢٠ في محافظة ذي قار بحسب الوحدات الإدارية

الوحدة الادارية	السكان ٢٠٢٠	أعداد الاسر ٢٠١٠	الاسر عام ٢٠٢٠	العجز السكني
	ص	ص	س	س-ص
م.ق الناصرية	٦٠٩٣٩٧	٦٤٩١١	٧٧١٣٨,٨	١٢٢٢٧
الاصلاح	٥٢٢٧٦	٥٢٣٠	٦٦١٧,٢	١٣٨٧
البطحاء	٥٤٦٦٧	٤٨٧٥	٦٩١٩,٨	٢٠٤٤
سيد دخيل	٦٨٩٣٦	٥٣٤٦	٨٧٢٦,٠٧	٣٣٨٠
أور	٧٤٧٣٧	٧٤٧٧	٩٤٦٠,٣٧	١٩٨٣
م.ق الرفاعي	١٨١٩٧٦	١٨٠٧٧	٢٣٠٣٤,٩	٤٩٥٧
قلعة سكر	١١٧٠٦٦	١١٣١١	١٤٨١٨,٤٨	٣٥٠٧
النصر	١١٦٢٠١	١١٢٠٧	١٤٧٠٨,٩٨	٣٥٠١
الفجر	٧٠٨٤٨	٦٢٢٢	٨٩٦٨,١٠	٢٧٤٦
م.ق سوق الشيوخ	١٤٣٥٨١	١٤٣٠٣	١٨١٧٤,٨١	٣٨٧١
عكيكة	٥٦٢٩٥	٤٨٩٨	٧١٢٥,٩٤	٢٢٢٧
كرمة بني سعيد	٦٩٨٩٨	٦٤٢٠	٨٨٤٧,٨٤	٢٤٢٧
الفضلية	٦٤٢٢٦	٦٣٢٩	٨١٢٩,٨٧	١٨٠٠
الطار	٢٣٥٧٧	٢٠٧٤	٢٩٨٤,٤٣	٩١٠
م.ق الجبايش	٤٩٨٤٩	٤٥٩١	٦٣١٠	١٧١٩
الحمار	١٠٩٣٦	١٠٢٢	١٣٨٤,٣٠	٣٦٢
الفهود	٥٣١٨٠	٤٨٣٢	٦٧٣١,٦٤	١٨٩٩
م.ق الشطرة	٢٧٦١١٢	٢٦٣٢٢	٣٤٩٥٠,٨٨	٨٦٢٨
الدواية	١٠٠١٤٠	٩١٦٤	١٢٦٧٥,٩٤	٣٥١١
الغراف	١٣٨٧٣٩	١٢٠٢٩	١٧٥٦١,٨٩	٥٥٣٢

المصدر : حسابات الباحث بالاعتماد على جدول (١)

تاسعا : اتجاهات محاور قطاع السكن في المحافظة

تتخذ محاور قطاع السكن في الوحدات الإدارية لمحافظة ذي قار اتجاهات متنوعة بحسب الخصوصية التي تتمتع بها كل وحدة ادارية . فهناك مساحات واسعة

من الاهوار تحد الوحدات الإدارية الواقعة في جنوب محافظة ذي قار لذا شكلت هذه المسطحات محددات طبيعية تحول دون توسع المدن باتجاهات معينة . وتبعاً لذلك توسعت تلك المدن باتجاه المناطق الشمالية كما هو الحال بالنسبة لقضاء سوق الشيوخ . وهناك بعض المناطق تكاد تكون محاطة بالاهوار لذا تقلصت مساحات الأراضي السكنية ولجأت مديريات البلديات فيها الى توزيع قطع الأراضي في مدن أخرى ، كما انعكس ذلك على ارتفاع أسعار قطع الأراضي في تلك المناطق كما هو الحال في ناحية كرمة بني سعيد وناحية الفهود حيث وصلت اسعار تلك القطع الى أضعاف أسعارها في المدن التي لا تحتوي على مسطحات مائية ، علماً ان الاهوار في المحافظة تشكل مساحة قدرها ١٠٤٨٦٠٠ دونم وتتركز في جنوبي محافظة ذي قار (٢٠) .

ومن التحديات التي تواجه قطاع التشييد في المحافظة والعراق عموماً هو عدم استطاعة القطاع الاشتراكي من تحقيق كامل اهدافه في نقل التقنيات الحديثة وتوظيفها على نطاق واسع في قطاع التشييد بسبب التوسع الكبير في الموازنة الاستثمارية والمعوقات التنظيمية والفنية التي جبهتها خلال مرحلة التنفيذ. وضعف القدرات التنفيذية لدى الشركات والمقاولين والقسم الاخر الى ارتفاع هوامش الربح نتيجة الظروف الغير منظورة والتي يتوقعون حصولها خلال مرحلة التنفيذ بسبب انعدام وسائل السيطرة النوعية على كثير من فعاليات البناء التي يقوم بها المقاولون المحليون (٢١)

الاستنتاجات والتوصيات :

١. وضع استراتيجية وطنية شاملة لدراسة الواقع السكني في المحافظة وتحديد الاحتياجات ودرجة الاكتظاظ ومعدل التزاحم على ان تجدد المعلومات بشكل دوري .

٢. تمويل الشرائح الوسطية والفقيرة في المجتمع من خلال توزيع قطع الأراضي السكنية على المستحقين ، لاسيما وان سعر الأراضي السكنية تشكل أحيانا نسبة تفوق النصف بالنسبة لسعر المسكن .
٣. تأهيل وتشغيل كافة معامل ومصانع المواد الإنشائية في المحافظة وهذا له مردود ايجابي من عدة نواحي فهو يساهم في القضاء على البطالة وتوفير فرص العمل فضلا عن خفض أسعار المواد الإنشائية .
٤. تفعيل صندوق الإسكان والعمل على تسليف المواطنين ومنحهم القروض المجزية.
٥. إنشاء قواعد معلوماتية تبين تاريخ إنشاء المساكن لبيان معدل الاندثار السنوي فضلا عن أعداد المساكن ومقارنتها بأعداد السكان ومعرفة معدل التزاحم وما الى ذلك من معلومات تخص السكن على ان تفعل تلك المعلومات بشكل دوري .
٦. ضرورة تزويد القطع السكنية بالخدمات العامة والمجتمعية قبل توزيعها على المواطنين ، ولاسيما مد شبكات الماء والمجاري وخطوط الكهرباء وتعبيد الشوارع لان الدراسة بينت ان هناك توزيع لبعض القطع السكنية التي وزعت مؤخرا تفتقر لهذه الخدمات .
٧. زيادة نشاط مؤسسات الدولة ذات العلاقة في معالجة العجز السكني في المحافظة، من خلال التوسع في البناء العمودي لما له من تأثير اقتصادي كبير، مع ضرورة توفير الأولويات للفئات السكانية ذات الدخل المحدود .
٨. التوسع في بناء البيوت واطئة الكلفة وتوزيعها على ذوي الدخل المحدود والمتجاوزين على املاك الدولة بغية القضاء على الاحياء العشوائية .
١٠. إيقاف التجاوز على المناطق الخضراء في المدينة وتشجيع تشجير شوارع المدينة ، كذلك أحياء ما افرزه التصميم الأساسي من مناطق معدة لهذا الغرض .
١١. تطوير وتوسيع الخدمات العامة والمجتمعية وإيجاد حالة من التوازن في توزيعها ضمن أحياء المدينة .

استمارة الاستبيان

موقع السكن ، القضاء الناحية اسم الحي السكني

٣- المواد المستخدمة في بناء الجدران : الجص والطابوق و () ، الطابوق
وأسمنت () ، البلوك () مختلط () .

٥- مساحة المسكن : اقل من ١٠٠ م^٢ () ، من ١٠٠ - ٢٠٠ م^٢ () ، من
٢٠٠ - ٣٠٠ م^٢ () ، ٣٠٠ فأكثر () .

٧- عدد الطوابق في المسكن: واحد () ، اثنان () ، ثلاثة فأكثر () .

١٤- ما عدد الغرف الكلي واحدة () ، اثنان () ، ثلاثة () ، أربعة فأكثر ()

الهوامش والمصادر

(١) جمهورية العراق ، وزارة الإسكان والتعمير ، الهيئة العامة للإسكان ، شعبة الدراسات ،
كراس بعنوان العجز السكني في العراق ، بغداد ٢٠١٠ ، ص ١

(٢) جمهورية العراق ، وزارة الإسكان والتعمير ، الهيئة العامة للإسكان ، شعبة الدراسات ،
كراس بعنوان الإسكان الحضري ، بغداد ، نيسان ٢٠١٠ ، ص ٢-٣٤

(٣) صبري فارس الهيتي وصلاح الجنابي ، جغرافية الإسكان ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ٥ .

(٤) محسن عبد الصاحب المظفر ولطيف هاشم كزار ، "واقع السياسة الإسكانية في العراق" مجلة
الجمعية الجغرافية

العراقية ، العدد (٣٢) ، ١٩٩٦ ، ص ٥٩ .

(٥) علي عبد الزهرة الوائلي ، "التحليل الجغرافي لواقع السكن في مدينة الديوانية" ، مجلة
الجمعية الجغرافية العراقية ،

العدد (٣٥) ، ١٩٩٧ ، ص ١٥٨ .

(٦) جمهورية العراق ، وزارة الإسكان والأعمار ، الهيئة العامة للإسكان ، شعبة الدراسات ،
كراس معايير الإسكان الحضري ، ٢٠١٠ ، ص ١-٣٥

(٧) عبد الله رمضان الكندري ، مشكلة الإسكان في دولة الكويت دراسة تحليلية تقويمية ، الجمعية
الجغرافية الكويتية ، العدد (٨٦) ، ١٩٨٦ ،

(٨) عباس فاضل السعدي ، نمو السكان في ليبيا الى أين يتجه ، وما هي عوامل مكوناته ، مجلة البحوث والدراسات الجغرافية ، العدد (٣) ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٦ .
 (٩) حسين عليوي ناصر الزيايدي ، التوزيع الجغرافي لسكان احوار جنوبي العراق (دراسة في جغرافية السكان باستخدام GIS) مجلة كلية التربية ، جامعة ذي قار ، العدد (١) ، ٢٠١١ ، ص ٢٥٠

(١٠) استخراج معدل النمو السكاني من قبل الباحث بالاعتماد على المعادلة الآتية :

$$r = \sqrt{\frac{p+}{po}} - 1 \times 100$$

R : معدل النمو السكاني

Po : عدد السكان في التعداد السابق

P1 : عدد السكان في التعداد اللاحق

T : الفرق بالسنوات بين التعدادين

المصدر : U.N, Demographic , Year book , 1988 , p.15

(١١) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق ، دار الحكمة ، ٢٠٠٨ ، ص ٥١

(١٢) المصدر السابق ، ص ٥٢

(١٣) صلاح حميد الجنابي ، جغرافية الحضر ، اسس وتطبيق: دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، ١٩٩٢ ، ص ١٨٩ .

(١٤) عبد العالي حسين حبيب ، التحليل المكاني للوفيات في محافظة ذي قار ، أطروحة دكتوراه ، جامعة البصرة ، كلية التربية ، ٢٠١٠

(١٥) . برنامج الأمم المتحدة ، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي ، ترجمة عبد السلام رضوان ، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٥٠ ، مطابع السياسة، الكويت ، ١٩٩٠ ، ص ٦٣

(١٦) سمير غبور ، التعريف بقضايا وجهات نظر حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي ، ترجمة عبد السلام رضوان ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، الكويت ، ١٩٩٠ ، ص ٥٥ .

(١٧) يمكن الحصول على نسبة التركيز باستخدام المعادلة الآتية :

نسبة التركيز = ٢ / ١ مج (س - ص)

إذ أن :

س = النسبة المئوية لمساحة المنطقة إلى جملة مساحة المنطقة الكلية .
ص = النسبة المئوية لعدد سكان المنطقة إلى جملة سكان المنطقة الكلية .
مج = مجموع الفرق الموجب بين هذه النسب بعضها ببعض .
المصدر :

عباس فاضل السعدي ، دراسات في جغرافية السكان ، منشأة دار المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨٠ ، ص ٤٦ .

(١٨) حسين عليوي ناصر الزيايدي ، التوزيع الجغرافي وتغيره في الجمهورية اليمنية للمدة

١٩٩٤-٢٠٠٤ (دراسة في جغرافية السكان باستخدام GIS) ، مجلة الجمعية الجغرافية

العراقية، العدد ٦٥ ، ٢٠١١ ، ص ٣١٥

(١٩) تأخذ معادلة توقعات السكان باعتماد معدل النمو الصيغة الآتية :-

$$P_n = P_0(1 + r)^n$$

حيث أن p_n تعني عدد السكان المتوقع لسنة الأساس.

P_0 تعني عدد السكان في آخر تعداد.

N تعني عدد السنوات الفاصلة بين آخر تعداد والسنة المستقبلية.

R تعني معدل النمو السنوي بين آخر تعدادين.

المصدر:

- Roland Present , Demographic Statistique, P.u.F , Paris, 1972, p.158.

(٢٠) حسين عليوي ناصر الزيايدي ، نمو السكان وتوزيعهم في احوار محافظة ذي قار للمدة

١٩٧٧-١٩٩٧ (دراسة في جغرافية السكان باستخدام نظم المعلومات الجغرافية) ، مجلة آداب

ذي قار ، العدد (٣) ، ٢٠١١

(٢١) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، اللجنة الفنية لإعداد الخطة الوطنية الخمسية ٢٠١٠-٢٠١٤ ، لجنة تنمية القطاع التشييد والاسكان ، مسودة ورقة قطاع التشييد والاسكان ، الاصدار الثاني، ٢٠٠٩ ،